محسن خصروف.
khosroof@yahoo.com

توسيع دائرة الحرب على الوطن

لا يريد أعداء اليمن والإنسانية والتطور أن يمر النصر الذي حققته القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية اليمنية في محافظتي أبين وشبوة وفي محافظة البيضاء مرور الكرام ليمضي في طريقه لمحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار وتوفير أسس التقدم للمجتمع اليمني التواق إلى الأمن بعد طول خوف متتابع. لا يريد الإرهابيون وزبانيتهم وأربابهم أن يتركوا القافلة اليمانية السلمية تسير إلى الأمام حتى نهاية الطريق الذي تتحقق فيه الدولة المدنية، يشعلونها حروبا هنا وهناك ، في الشرق والغرب والشمال والجنوب وفي الوسط على طول امتداده، يبتكرون الذرائع لتشتيت جهود الدولة بشكل عام وقواتنا المسلحة والأمن على وجه الخصوص، ولا هدف لهم غير إضعاف الوطن ليقوى الإرهاب، لتقوى القاعدة وأخواتها، ومشكلتنا الآن لم تعد مع القاعدة وحسب، بل مع أخواتها الكبار والصغار، اللواتي يفتعلن الحروب في أكثر من منطقة بمسميات مختلفة وبمرجعيات ظاهرها الاختلاف وباطنها الاتفاق والتكامل. إنها حرب موجهة لنسف جهود الدولة وقيادتها والحكومة ورئاستها والقوات المسلحة والأمن والمجهود الشعبي الداعم لها. ولقد جاءت العملية الإرهابية الأخيرة في مدينة سيئون لتصب في هذا المجرى، العمل بكل الجهود للنيل مباشرة من عزائم المجتمع وبث الرعب في أوساط أبنائه، وتيئيسهم من أي عمل في اتجاه المستقبل، السرقة والسطو على مؤسسات الدولة والمجتمع والتخريب والقتل بهدف إفشال جهود القوى السياسية المدنية الساعية إلى إنجاز العملية السياسية الانتقالية السلمية التي يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي للوصول إلى الدولة المدنية التي يأمل الشعب أن يقف على رأسها رئيس منتخب وحكومة منتخبة ومؤسسات تدير شؤون الدولة المختلفة بدلا عن ذوي النفوذ "نهّابة" المال العام المستأثرون بالسلطة والثروة، المستفيدون الكبار من الفوضى العارمة التي تجري في كل ربوع الوطن اليمني، المكرسون لها كل جهودهم.

إن العمليات الإرهابية التي تكررت بنمط يكاد يكون واحدا، وبعد اختراقات أمنية يحققها الإرهابيون ومعلومات دقيقة يحصلون عليها من مصادر في قلب مؤسستينا الأمنية والدفاعية، وخيانات ينفذها مندسون كبار وصغار، إن كل ذلك يستدعي من القيادة السياسية العسكرية أن تعيد النظر في الأوضاع الحالية للقوات المسلحة والأمن وانتشارها وقياداتها، بما يعني ضرورة اتخاذ قرارات عاجلة بإعادة انتشار وتموضع كل تشكيلات القوات المسلحة والأمن، وإعادة النظر في عدد من القيادات التي طال بقاؤها في مراكزها وفي «أماكن تموضعها» آن لهم أن يخلدوا إلى الراحة بعد طول خدمة، وآن لتشكيلاتنا العسكرية والأمنية أن تقاتل تحت إمرة قيادات وطنية شابة عاشت مختلف أشكال المحنة والتآمرات على جنودنا وضباطنا فصاروا هم الأقدر على التعامل معها والتصدي لها، آن للوطن أن يركن إلى قيادات بعيدة عن كل علامات الاستفهام. آن للقيادة السياسية أن تعمل وهي تتكئ على مؤسسة دفاعية وأخرى أمنية تعطي كل ولائها للشعب وآماله وطموحاته في مستقبل آمن، آن للوطن وللقيادة السياسية أن يخلصا مؤسستينا الدفاعية والأمنية من كل ولاء للأفراد أو الجماعات والمذاهب، آن لنا كمواطنين أن يقترب منا الإحساس بأن الدولة تستطيع أن تحمينا وتحقق لنا الأمن وأن زمن المتنفذين والمسلحين والمشاريع الصغيرة الضيقة الأفق قد بدأت شمسه في الغروب.

وبصورة إجمالية: آن للقيادة السياسية، وهي لا تنقصها الشجاعة، أن تتخذ قرارات مفصلية، جريئة، تمكن من التخلص من كل معيقات العملية السياسية ومعيقات الحرب الوطنية الكبرى على الإرهاب، أو القاعدة وأخواتها.

هل تتحقق آمالنا؟

د . أحمد حمود المخلافي

التمييز بين الدولة والسلطة (1)

كثيراً ما يلاحظ الخلط بين مفهومي الدولة والسلطة عند عامة الناس، الأمر الذي يقتضي التوضيح، لأن الدولة غير السلطة، والسلطة غير الدولة، فما هي الفروق؟

1- الدولة: هي نتاج تاريخي للوعي الاجتماعي (الاقتصادي، الثقافي، والسياسي)، يتشكل من خلال وجود شعب فوق أرض، ويتحدد على أرض الواقع من خلال إطار دستوري مؤسسي يهدف إلى وضع سيادة الدولة موضع التنفيذ في الداخل (في علاقة الدولة مع السلطة، وفي علاقة السلطة مع المواطن)، وفي الخارج (في علاقة الدولة مع غيرها من الدول).

2- السلطة: هي كيان سياسي عابر، يستمد شرعيته من الكيان التاريخي (الدولة)، وبذلك تكون الدولة هي صاحبة السيادة، وهي صاحبة الشرعية التي يخضع لها الجميع في المجتمع، بما في ذلك السلطة التي تحكم المجتمع أو تديره، وبذلك تكون السلطة جزءاً من هذا الكل، ويجب أن تخضع له (لمبادئه، أحكامه، قيمه، معاييره السياسية والثقافية والأخلاقية)، كما يجب أن يخضع لذلك أي جزء من هذا الكل.

فالدولة هي الكل، هي الأم التي ترتبط بها مؤسسات الدولة بشكل يفوق ارتباطها بالسلطة (رمز السلطة) التي تدير هذه المؤسسات في الدولة، من جهة، والتي تربط المواطن مع هذه المؤسسات، من جهة ثانية، بحيث يحمل الخضوع للسلطة معنى الخضوع للدولة وليس لذات السلطة كونها سلطة.

ونظراً لأن مفهوم الدولة لا وجود مادي واقعي له يقول: "أنا الدولة"، مثل وجود السلطة العملي الذي يقول: "أنا السلطة"، وترمز لنفسها برئيس أو حاكم، لذلك يخلط الكثيرون بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة التي تحكم (الحكومة)، ويرون أن السلطة هي الدولة وأن الدولة هي السلطة لا غير.

هذا الخلط بين المفهومين، وهذا التداخل في الواقع وفي وعي الناس وثقافتهم هو الذي يدفع بالسلطة إلى أن تكون سلطة شمولية.. سلطة فوق سلطة الدولة، لتتوارى الدولة خلف السلطة.. ولهذا السبب، أيضاً، يتم الخلط بين واجبات المواطن تجاه الدولة وبين واجباته تجاه السلطة التي تحكمه، وكذلك بين واجبات المسئول في السلطة تجاه السلطة التي يمثلها وبين واجباته تجاه الدولة التي يعيش في كنفها ويحظى برعايتها كمواطن في دولة قبل أن يكون مسئولا في سلطة.

إلا أن الدولة، مع ذلك، ليست مفهوماً مجرداً، بل إن الدولة موجودة وجوداً منطقياً شرعياً، وحاضرة في المجتمع حضوراً يجمع حوله كل الشعب الذي يعيش في إقليم الدولة، ويلخص وعيهم وتاريخهم الاجتماعي والسياسي والثقافي.. ويتمثل حضور الدولة في المجتمع من وجهين أساسيين:

- حضور تاريخي، ثقافي، اجتماعي.
- حضور دستوري، قانوني، إداري.

ويظهر هذان الوجهان في علاقات السلطة مع مؤسسات الدولة، من ناحية، ومع السلطة التنفيذية، الإدارية، من ناحية ثانية، كما يظهر في علاقات السلطة مع المواطن.

ومن خلال هذا الظهور تتشكل القواعد والأسس التي تتفاعل من خلالها السلطة مع الناس، والناس مع السلطة، وتتضح من خلال ذلك حدود وصلاحيات السلطة وشرعية ممارستها، ومجالات الحرية والعدالة وقيم المواطنة والكرامة والإحساس بوجود الدولة وسيادتها وهيبتها، الخ.

ويظهر هذا الحضور بشكل واقعي عندما تشعر السلطة أن الدولة تحاصرها وتحد من سطوتها.. تحدد مجال حركتها وحدود صلاحياتها، فتعجز السلطة بسبب ذلك عن التجاوز والاستبداد والطغيان، غير أن هذا الحضور كثيراً ما تسلبه السلطة من الدولة عندما تطغى السلطة على الدولة، على المجتمع، على الناس، وتدعي السيادة (لنفسها) على الدولة.

ومدى سيادة الدولة (الكل) هو الذي يحدد شكل وطبيعة علاقة الدولة بالسلطة التي تديرها (الدولة)، وكذلك علاقة مواطنيها بها، وعلاقتهم بالسلطة، وهي العلاقة التي تترتب كنتيجة منطقية واقعية عن تلك العلاقة (علاقة الدولة بالسلطة).

وإدعاء السلطة للسيادة على الدولة هو، في حقيقة الأمر، اغتصاب لحق الدولة في السيادة، وهو بالتالي اغتصاب لحق الناس في أن تكون السيادة للدولة دون غيرها، الدولة التي يطيع الناس السلطة من أجلها، وهم راضون عن هذه الطاعة وليس من أجل السلطة التي قد يرضون أو لا يرضون عنها.. لأن سيادة الدولة تعني سيادة الشعب، وسيادة الشعب تخص الشعب كمجموع وليس كأفراد، وهي تعني سيادة الكل على أجزائه وليس سيادة أجزاء فرادى تشكل هذا الكل سواء كانت هذه الأجزاء هي السلطة أم الحزب أم الطبقة أم الجماعة أم الفرد.

كما أن العامل التاريخي لشعب من الشعوب ولسلطة من السلطات الحاكمة هو بناء الدولة وليس بناء السلطة فقط، وبناء الدولة لا يعني بناء مؤسسات للسلطة تنشأ وتعمل وفقاً لسيكولوجية السلطة وإشباعاً لرغباتها وحاجاتها ونزعاتها اللاعقلانية، فالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا كانتا محض سلطة وليس دولة، لأن البناء الذي تم في كليهما كان بناءً للسلطة، ولم يكن بناءً للدولة، ولأن مؤسساتها كانت مؤسسات سلطة وليس مؤسسات دولة، لأنها مؤسسات سلطوية تأسست بفعل وعي السلطة بذاتها أو بفعل الوعي الفردي، ووعي السلطة منحاز للسلطة، لا تهمه الدولة بقدر ما تهمه السلطة، بل يرى في بناء الدولة قيداً يقيد السلطة ويحد من صلاحياتها، والوعي الفردي قد يكون وعياً أنانياً يهدف إلى المصلحة الخاصة وإلى المنفعة الفردية لفرد أو حزب أو طبقة أو قبيلة، الخ.

فالسلطة، عادة، هي التي تعمل على تقوية الدولة أو انهيارها، بينما انهيار السلطة لا يعني انهيار الدولة متى ما كانت قوية وقادرة على حماية نفسها ومكتسباتها.. كما أن بناء السلطة لنفسها لا يعني بناء الدولة، فقد تنجح السلطة في بناء نفسها وتحكم قبضتها وتفرض هيمنتها على المجتمع، ولكنها تفشل في بناء دولة قوية ذات عزة ومنعة وسؤدد وسيادة.

وأمة بدون دولة قوية هي عرضة للاضطهاد والتشتت والتبعية، إما من قبل السلطة التي تحكمها، أو من قبل مراكز القوة التي تنشأ فيها بسبب غياب الدولة عن المسرح السياسي، الثقافي، الاجتماعي، وبروز السلطة (في ظل غياب الدولة) كقوة مادية، سياسية، اقتصادية، فكرية، أمنية، ذات جهاز إداري ضبطي، أمني، رقابي ضخم، متحكم يحجب عن المواطن رؤية الدولة، ويغيبها عنه لتحل السلطة محل الدولة في العلاقة مع المواطن، وفي ولائه وإخلاصه، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى ديكتاتورية السلطة.

ولن تفلح السلطة في بناء الدولة إلا إذا تحولت من سلطة إلى إدارة للسلطة، في نظام يتمتع بالاستقرار السياسي والقانوني والإداري.. وهذا يدفعنا إلى التمييز بين نمطين من الأنظمة السياسية والاقتصادية بشكل خاص، هما:

1- أنظمة الاستقرار.
2- أنظمة الطفرة.

وأن نميز، كذلك، بين نوعين من السلطة التي تحكم أو تدير هذه الأنظمة، بغض النظر عن الأشكال السياسية وتسمياتها المختلفة، وهما:

1- سلطة الإدارة (الدستور.. القانون): وهي التي تقود إلى الاستقرار أو تؤدي إليه.. فتدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة.. الدستور.. القانون.. فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي.

2- سلطة السلطة (الأفراد.. الاستبداد.. الطغيان): وهي التي تقود إلى أنظمة الطفرة والتحولات الفجائية أو تؤدي إليها.. وتصبح السلطة هي الكل.. هي الدولة.. والدولة هي السلطة لا غير.

1- سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999.

وجهة مطر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

أرقام قياسية يمنية

تواصل اليمن تحطيمها للأرقام القياسية على مستوى العالم في شتى المجالات ما يعني أن اليمن موسوعة لحالها.
رقم قياسي في عدد الطوابير ،وطولها, ومدتها, وعدد الإنطفاءات الكهربائية وأسبابها,
وعدد وايتات الماء وأسعارها .
حطمنا الرقم القياسي في "الإنجاب"، اليمن الأول عالميا في معدل المواليد.
حطمنا الرقم القياسي العالمي في عدد المتسولين بمعدل متسول في كل ثلاثة أمتار.
أكثر بلد في العالم يشكل "لجان" ..بلد المليون "لجنة"!
الرقم القياسي في عدد المطبات (بلد المليون مطب).
حطمنا الرقم القياسي في عدد وكلاء الوزارات والمستشارين.
الرقم القياسي في عدد المرضى الهاربين للعلاج في الخارج.
أطول "تعزيز" في العالم.
أصحاب المعاملات حققوا رقما قياسيا في عدد الأحذية التي يستخدمونها وهم يلاحقون بعد معاملاتهم.
الرقم القياسي في عدد الأطفال المشردين بدون تعليم (ثلاثة ملايين طفل يمني).
رقم قياسي عالمي في عدد السموم والمبيدات المهربة وغير المهربة (أكثر من سبع مائة نوع من المبيدات في السوق اليمنية).
المواطن اليمني حطم الرقم القياسي في "الحراف" و" الطفر " بحسب الأمم المتحدة نصف سكان اليمن غير قادرين على شراء السلع الضرورية.
الرقم القياسي في عدد المشروعات المتعثرة.
الرقم القياسي في عدد الأخطاء الطبية غير المحاسب عليها .
الرقم القياسي في نسبة البضائع المغشوشة 50 % من المنتجات الاستهلاكية غير مطابقة للمواصلات.
الرقم القياسي في استقبال البضائع المقلدة والرديئة 90 % من الأجهزة الالكترونية والكهربائية غير مطابقة للمواصفات.
أطول حكم قضائي في العالم عمره يزيد عن عمر الديناصور مشارعون يمنيون حطموا رقما قياسيا عالميا أكثر من أربعين سنة ملاحقة بين المحاكم دون فائدة.
الرقم القياسي العالمي في عدد الأراضي المنهوبة
أعلى نسبة إصابة بالسرطان (عشرين ألف حالة سنويا).
أكبر "أوقاف" منهوبة في العالم وأكثر بلد في عدد ضحايا حوادث السيارات في الطرق.
رقم قياسي في عدد المدخنين في الأماكن العامة.
رقم قياسي في الوعود والاستراتيجيات.
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم أبي وأسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.

عبدالله بجاش

الرأفة بأهالي شهداء الإرهاب

بداية .. أصدق وأسمى آيات التعازي لأسر الشهداء ضحايا الإرهاب اللعين ..ففي هذه اللحظة الاستثنائية التي تعيشها اليمن هي لحظة فارقة في تاريخ يمننا لأن قواتنا المسلحة والأمنية تواجه حربا يقودها ذراع من أذرع تنظيم القاعدة الإرهابي ينفذ بأيادي العملاء والوكلاء المحليين ممن يحسبون على هويتنا الوطنية يساندهم عدد من عناصر التنظيم ذوي جنسيات عربية وأجنبية تسللوا خلسة إلى اليمن بينهم خبراء في تصنيع المتفجرات (عبوات ناسفة) وتجهيز السيارات المفخخة والانتحاريين لعمليات الغدر القبيحة التي تستهدف أبطال القوات المسلحة والأمن المرابطين في مواقعهم العسكرية والأمنية لحماية السيادة الوطنية العامة للمواطنين في كل ربوع اليمن ، ناهيك عن مهاجمة المنشآت العسكرية في صنعاء وعدن وحضرموت والبيضاء وشبوة وأبين سقط خلالها العديد من الشهداء الضباط والجنود والمواطنين. ووسط هذا الكم من الآلام والأوجاع لأسر الشهداء نلاحظ ظاهرة اللامبالاة بمشاعر المكلومين لدى بعض المواقع الإخبارية الالكترونية في نشر صور وبث مقاطع فيديو لضحايا الإرهاب من أبطال القوات المسلحة والأمن ومواطنين مشوهين وأصبحت الصحة النفسية للمتابع للمواقع الإخبارية الالكترونية مهددة بسبب خطايا نشر الصور وبث مقاطع الفيديو ولا أدري هل تتم عن قصد أو عن جهل أو غباء مهني ..نشر أخبار ما يجري على الساحة الوطنية من اغتيالات وأعمال إرهابية كأخبار أمر عادي .. لكن عرض صور ومقاطع فيديوهات حية أو مسجلة للشهداء عقب أي حادث إرهابي دون إخفاء الملامح بصراحة أمر غير عادي ..لأن عرض مقطع فيديو وصور لضباط وجنود شهداء غارقين بدمائهم أعتقد أن الصورة أو مقطع الفيديو لا يضيف معلومة للمتابع أو للمشاهد وإنما تعرض أسر وأقارب وأصدقاء الشهداء إلى حالات نفسية وأزمات قلبية قد تودي بحياة أحدهم أو الإصابة بحالات تشنج من هول الصورة وهذا غالبا ما يحدث, وقد سمعنا الكثير من الحكايات الموجعة من أناس كثر في الأماكن العامة وفي وسائل المواصلات ،ومؤخرا من أحد الأصدقاء عبر الهاتف شرح لي مأساة أم أصيبت بغيبوبة ومازالت طريحة الفراش والسبب جاء إليها أحد أبنائها مكتوم الصوت وعرض لها صورة شقيقه الجندي نسخها من أحد المواقع الإخبارية الالكترونية من مقهى إنترنت, إلى تلفونه الجوال وهو مشوه وغارق بدمائه إثر حادث إرهابي غادر نفذه مجموعة من خنازير القاعدة على نقطة أمنية بحضرموت .. كما أعتقد لا يوجد أي مبرر الزملاء لضرورة عرض الصور ومقاطع الفيديوهات في وسائل الاتصال الاجتماعي أو حتى الفضائيات الرسمية والخاصة لجثث الشهداء من الجنود أو المواطنين وهي مشوهة أخفاء الملامح, و ليس من المنطق نهائيا الناس الإصرار على بقائها على جوانب المواقع الإخبارية الالكترونية لتكرار العرض لتزداد مواجع وتزداد الحالات النفسية .. بعد هذا الطرح عندي أمل كبير من الإعلاميين الذي يمتلكون المواقع الالكترونية وصفحات ومدونات على وسائل الاتصال الاجتماعي الاستجابة لوقف نشر الصور ومقاطع الفيديو احتراما للشهداء ورأفة بالأمهات والآباء والأشقاء والزوجات والأبناء والمقربين فيكفي الصدمة بالمصاب الجلل ، واللعنة ثم اللعنة على الإرهاب ومن يتزعمه ويموله وجميعهم إلى الجحيم.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388